اللحنُ التداوليُّ، نظرةٌ فِيْ المفهومِ وأسْبَابِ التَّشكلِ

أ.م.د. كريم عبيد علوي

جامعة بغداد بكلية التربية للبنات

Kareealamere2017@coeduw.uobaghdad.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.36473/ujhss.v60i4.1827

تاريخ الاستلام : 3/ 11/ 2020

تاريخ القبول : 11/ 1/ 2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

المستخلص

تناول هذا البحثُ اللحنَ التداوليّ عن طريق فحص التَّراكيب النَّحويَّة المستقيمة الصياغة التي عَدَّهَاْ النُحاةُ لغواً خالياً من الإفادة , وارتكز البحثُ على منهجيَّةٍ وصفيَّةٍ تحليليَّةٍ لتلك التَّراكيب إلى جنب مقاربة النَّظر النحويّ العربيّ مع لسانيات الخطاب المعاصرة , يحدوه هدفٌ يتلخص ببلورة مفهومِ اللحنِ التداوليّ والكشف عَنْ جذورِهِ في النَّظريَّة النَّحويَّة التَّراثيَّة مبيناً أسباب تشكله , وقد انبنت هيكليَّةُ البحثِ على مقدمةٍ , ثمَّ مهاد في الدراسات العربيَّة المعاصرة التي قاربت ظاهرة اللحن من نظرٍ حديثٍ , ثم مبحث أول درس فيه المعالجة اللسانيَّة للخطأ اللغويّ في الاتجاهات اللسانيَّة المختلفة , ومبحث ثان توقف عند التَّراكيب اللاحنة تداولياً لأسبابٍ تعودُ إلى الإخلالِ بالوظيفة المرجعيَّةِ التَّواصليَّةِ للغة , أمَّاْ المبحثُ الثَّالثُ والأخير فتتلخص فكرتُهُ بدراسة الإخلال بانسجام الخطاب وأثرِهِ في تشكل اللحن التداوليّ .

الكلماتُ المفتاحيَّة : النَّحو العَرَبِيّ , اللحن , لِسَاْنِيَّاْتِ الخِطَاْب , الانْسِجَاْم .

The Pragmatic Mistake: A View in the Concept and Reasons of Formation

Asst. Prof. Dr. Kareem Abeed Alawi
College of Education for Women/University of Baghdad
Kareealamere2017@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

This research studies the pragmatic mistakes by examining the structurally straight grammatical composition which were considered by the grammarians as an un useful lingual. The research followed an analytical descriptive approach in dealing with these grammatical compositions, in addition to a comparison held between the Arabic morphological theories to the contemporary Linguistic discourse. The research aims at crystallizing the concept of pragmatic mistake in order to reveal its roots in the inherited morphological theory and how such a mistake has been formed. The research is constituted of an introduction, then a pavement to the modern Arabic studies that describes the pragmatic mistake from a modern point of view. Then, the first part of the research studies the lingual treatment of the linguistic mistake according to the different linguistic trends. The second part lays importance to the pragmatic mistaken structures caused by the defective functionality of the communicative reference of the language. As for the third part, it is concerned with the study of deficiency in the speech coherence and its influence in the formation of the pragmatic mistake.

Keywords: *Arabic morphology, mistake, speech linguistics, coherence*

مشكلةُ البحثِ:

فِيْ المُنْجَزِ التُّرَاْثِيِّ النَّحويِّ العربيِّ ثمة تراكيب نحويَّة صحيحة الصِّياغة في جوانبها الصوريَّة المجردة ولكن النحويين العرب قد عدّوها غيرَ مستقيمة في الصياغة والتَّركيب بسببٍ يتعلقُ بسوءِ استعمالِهَاْ وتداولِهَاْ في محيطِ الكلامِ .والدراساتُ العربيَّة المعاصرة التي تناولت ظاهرة اللحن لم يحالفْهَاْ الحظُّ ـ مما يؤسف له ـ في التفريق بين اللحن النسقيِّ البنيويِّ واللحن التَّداوليِّ.

فرضيةُ البحثِ : ولتمييز اللحن التَّداوليّ عَنْ غيرِهِ ينبغي أنْ نحددَ المغايرة , فالشيء يُعْرَفُ بضدِّهِ إذ كثير من الأخطاء اللغويَّةِ هي أخطاءٌ نسقيَّةٌ ولا يمكن عدُّها خاطئةً تداولياً نحو رفع المضارع المجزوم أو العطف بالاسم الظاهر على الضمير أو الإخلال بنظام الرتبة كتقديم ما تكون رتبتُهُ محفوظةً , فهي لا تؤثر في مضمون الكلام , فلا لبسَ حاصلٌ فيما تحيل إليه , وشرطُ الإعلاميَّةِ متوافرٌ فيها , فهي مفيدةٌ بإخبارها ولا تناقضَ في محمولاتِها ؛ فهي منسجمةٌ دلالياً . وغيرها من أخطاء قد تكون متوافرة على شروط الصحة كلها في الصياغة الصوريَّة من قرائن صرفيَّة وتركيبيَّة ولكنها متهافتة الفائدة بسبب عدم انسجامها الدلاليّ وتناقضها , ولكنها في إطار تحقق نسق النظام اللسانيّ الصوريّ وتجليه فِيْ خطابٍ مَأْ تبدو لاحنة وخاطئة ؛ لأنها لا تفي بشروط الخطاب المقبول تداولياً .

منهجيَّةُ البحثِ:

وقد حاول هذا البحث دراسة تلك التَّراكيب من منظور لِسَأْنِيَّأْتِ الخطابِ فِيْ مَنْهَجٍ وصفيٍّ تحليليٍّ ؛ بهدف الموازنة بين النظر التراثيّ واللسانيّ المعاصر و بهدف بلورة مفهوم (اللحن التداولي) والوقوف عند أسباب تشكلِهِ إذ في الغالب يرتبط اللحنُ في الدراسات العربيَّة باللحن الشكليّ البنائيّ , فهذه مشكلة يرصدها البحثُ محاولاً كشف النقاب عَنْ هذا اللون من اللحن . وقد آثر البحث أن يسمّيه لحناً ولا يسمّيه خطأ بسبب أن التَّراكيب العربيَّة اللاحنة تداولياً التي شكلت متنَ هذا البحثِ وموضوعِهِ مستقاةٌ من المدونة النَّحويَّة التُّراثية ؛ فـ (اللحن) ألصق اصطلاحاً بالمدونة التُّراثيَّة .

هيكليَّةُ البحثِ:

ويتألف هذا البحث من مهاد اشتمل على عرضٍ استكشافيٍّ وصفيٍّ لأهم الدراسات المعاصرة لظاهرة اللحن في مرجعياتها الُّتراثيَّة التَّقليديَّة ومرجعياتها الحديثة بهدف تمييز فكرة هذه البحث ومنهجيته عمَّا تقدم من دراساتٍ سابقةٍ تناولت ظاهرة اللحن , وبهدف بلورة مفهوم اللحن التداولي وتمييزه عن مفهوم اللحن بمصاديقه البنيويَّة . وبعد هذا المهاد دَرَسَ البحثُ الرؤية اللسانيَّة للخطأ اللغويّ مِنْ المنظور البنيويّ والمنظور اللسانيّ التوليديّ ولسانيَّات التَّلفظ والخطاب للكشف عن مفهوم الخطأ التداوليّ الذي عالجته لسانيَّات الخطاب . ومن ثم عالج التَّراكيب غير المستقيمة التي تضمنتها المدونةُ النحويَّةُ العربيَّةُ مقاربها إياها

في ضوء لسانيَّات الخطاب من خلال مبحثينِ اثنينِ , دَرَسَ فِيْ المبحثِ الأوَّلِ أثرَ الإخلالِ بالوظيفة المرجعيَّةِ للغةِ في نشوء اللحن التداوليّ وتشكلِهِ , ودرس في المبحث الثَّالث أثرَ الإخلال بانسجام الخطاب في نشوء اللحن التداوليّ وتشكله , وانتهى البحثُ بخاتمة أوجزَ فيها أهمَّ النتائِجِ التي من شَأنها أنْ تفسرَ أسْبابَ حدوث اللحن التداولي وتُبيّن مفهومَهُ وتفرقهُ عن ألوان لغويَّةٍ مختلفةٍ مِنْ اللحنِ.

مِهَادٌ فيْ المقارباتِ اللغويَّةِ الحديثةِ لظاهرةِ اللحنِ.

لا يعثر الدارسُ المُعَاصِرُ على دراسةٍ حديثةٍ حاولت مقاربة اللحن وفساد التَّركيب عند العرب بلسانيَّات الخطاب , فلم تُدْرَسْ التَّراكيبُ غيرَ المستقيمةِ نحوياً التي اشتملتْ عليها المدونةُ النَّحويَّةُ فِيْ ضوء الاستعمال والتَّداول , فكثيرٌ من الدراساتِ التي حاولتْ أنْ تؤرخ للبحث اللغويّ في التُّراث العربيّ جعلت اللحنَ المهادَ المحرك لنشوء البحث اللغويّ والنَّحويّ عند العرب , ومنها مَنْ استثمر رواياتِ اللحنِ في التمييز بين العربيَّة الفصيحة وبين العربيَّة المولدة (فك , 1980,ص 59) (59Fück 1980,p) وجرى الخلافُ في خضم هذه المسألة في إثبات وقوع اللحن في الجاهليَّةِ أو نفيهِ وإثباتِ حصولِهِ في صدرِ الخلافةِ الإسلاميَّةِ(آل ياسين . 1980 ص 34Al–Yassen) , (1980, 34) فانشغلتْ بتتبع دلالة الجذر (ل ح ن) واستعمالاته المعجميَّةِ الدلاليَّةِ , وكانت كتبُ التَّصحيح اللغويّ محلَ نَظرٍ عند كثير من الدراسات الحديثة التي نظرت لتراكمها وتطورها التصنيفيّ وعدّتها نشاطاً تراثياً لغوياً له لونه العلميّ الذي يميزه عن موضوعاتٍ مختلفةٍ شغل بها اللغويونَ العرب وأثرت فيما بعد في حركة التَّصحيح اللغويّ المعاصر التي تهدف إلى تنقية اللغة من الخطأ والهجنة في الكلام (حمادي , 1980, ص 11–23)Hammadi)) 1980, 11–23.

ومع انبثاق المنهج الوصفيّ في الدراسات العربيَّة والتمييز بينه وبين الدراسات المقارنة , عَدَّ الدراسون العرب صورَ اللحنِ المختلفة تطوراً لغوياً تحكمه قوانين لغويَّة مختلفة , فلم يعد اللحن والتغير اللغوي فساداً في التعبير , فجهدت تلك الدراسات على التمييز بين صور التغيير اللغويّ في ضوء قوانين تختلف باختلاف مستويات اللغة , فاستوعبت الأصوات المفردة أي التغير على صعيد (الفونيمات) والتغير في المستوى التعاملي الأصواتي (الفونولوجي) والتغير على صعيد البنية الصرفيَّة في المستوى (المورفولوجي) , والتغير على

صعيد الإعراب في المستوى النحويّ التركيبيّ وتغير دلالة الألفاظ ومعانيها على صعيد المستوى الدَّلاليّ . أَمَّاْ القوانين التي حرصتِ الْدِرَاْسَاْتُ الحديثة على إرجاع اللحنِ وأنماطِهِ إليها فهي قوانينُ المماثلةِ الصوتيَّةِ والمخالفةِ , والقياس الصرفيُّ الخاطئ في الأبنية , وظواهر القلب المكانيّ والإبدال الصَّرفيّ المخالف للقياس , وتغيير مواضع نبر المقاطع الصوتيَّة في نسيج الكلمة الواحد , وقوانين التَّطور الدَّلاليّ من حيث تعميم الخاص وتخصيص العام وانقلاب المجاز إلى الحقيقة. (عبد التواب 2000, ص 35 –71)) (Abdul– Tawab 2000, 35–71)

إنَّ (باب الإحالة والاستقامة في الكلام) في مفتتح كتاب سيبويه قد خضع لقراءات لسانيَّة معاصرة انطلقت من مرجعيات توليديَّة قاربت بين تصور سيبويه حول عدم صحة جملة من التَّراكيب وتقريرات (تشومسكي) حول صحة الجمل نحوياً على الرغم من عدم قبولها الدلاليّ (الراجحي , 1979 ص 156–157) و (زكريا , 1992 ص33) و (ياقوت , ب .ت , ص 9) ,(Al–Rajihi, 1979, 157–159) و ((Zakariyah 1992, 33و((Yaqut,9 .

ولكن لا يلوح في تلك المعالجات ـ مما يؤسف له ـ نظرٌ للّحن التداوليّ على الرغم من أنَّ كثيراً من التراكيب التي أجال سيبويه فيها النظر يصدق عليها اللحن التداولي ؛ مما يستدعي من بحثنا هذا إيراد نصّ سيبويه هذا للبرهنة على أنَّ تلك التلقيات اقتصر نظرُهَاْ على مقاربة النصّ توليدياً , وأغفلت النظر التداولي الذي يشتمل عليه نصُّ سيبويه , فقد جاء ضمن مقدمات كتاب سيبويه ما نصَّه ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة , فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ.)) (سيبويه , 1988ج 1\ ص26) (Sibaweih 1988 I, 26).ولا بُدَّ من التدقيق في تلك التقسيمات للتمييز بينهما والعثور على ما يخص مقاربتنا هذه من مفاهيم شكلت لديه مرتكزاً لتحليل التراكيب والتمييز بينها . ويبدو للبحث أنَّ

(المستقيم الحسن) هو ما ينسجم تركيبياً ودلالياً , أما (المستقيم الكذب)فهو منسجم تركيبياً ويبدو متناقضاً دلالياً ولكن البعد التأويلي يضفي عليه قبولاً وانسجاماً في الدلالة أيضاً كما يلوح من بعض التلقيات التراثيَّة المتأخرة عن سيبويه التي سوف يأتي على ذكرها البحث . و(المستقيم القبيح) يظهر فيه فسادُ نظمِ الألفاظِ وعدم صحة تجاور العلاقات الرأسيَّة التوزيعيَّة فيها , فالقبح متعلق بعدم صحة العلاقات التركيبيَّة . والغريب أنّ سيبويه نعته بكونه مستقيماً , كأنه يريد بالاستقامة استقامة المعنى التي فشل النظمُ بالتعبير عنها ؛ مما يسجل مأخذاً على كثير من المقاربات التي توقفت عند هذا الباب من الكتاب لدى سيبويه وقاربته بنظرات لسانيَّة توليديَّة في تصور (تشومسكي) عن الصحة النحويَّة المجردة عن الدلالة . وكأنَّ الأمرَ معكوسٌ لدى سيبويه , فقد تكون الجملُ صحيحةً دلالياً (مستقيمة) فاسدة تركيباً الأمر الذي لا يلتقي بفرضية (تشومسكي)- التي سوف نعرضها في المبحث القادم - وقوله بأسبقية المكون النحويّ في الذهن على المكون الدلاليّ في اشتقاق البنيةِ العميقةِ بلْ قد يلتقي مع مدرسة الدلالة التوليديَّة القائلة بأسبقية التمثيل الدلاليّ المنطقيّ - الذي يولد البنية العميقة - على المكون النحويّ الذي هو مكون رديف وتال لها (غلفان , 2010 , ص 124) (Ghalfan, 2010, 124) . ويعضد هذا التصور أن (المستقيم) تكرر لديه ثلاث مرات في تقسيماته ؛ مما يوكد زعم هذا البحث في أولويته على الصِّياغة النحويَّة . لا بل الأمر الأهم من ذلك الذي لم يلقَ اهتماماً يليق به في هذه الدراسات هو (المحال الكذب) , فمن الواضح كونه صحيحاً تركيبياً ولكنه يبدو متناقضَ الدلالةِ . فحضور لفظة (المحال) في هذا الباب شكل مقابلاً تعبيرياً في لغة سيبويه الواصفة الشارحة إزاء مفردة (الاستقامة) , فمفهوم (المحال) كما سوف يتضح هو ما يتناقض مع العقل ويتعذر تأويله فلا يأبه به على الرغم من صحة صياغته النحوية ؛ لأنَّ ركيزة التخاطب هو القبول التأويليُّ , فكثيراً ما يشتبه القبول الدلاليُّ الخاضع للتأويل مع(المحال) مما يلزم مَدَّ النظر إلى البعد التداوليّ للتفريق بينهما .

وتغيب عن تلك المقاربات المعاصرة بل من الشروح القديمة لكتاب سيبويه وقفة مستأنية مدققة فاحصة تجلي بنحو وَافٍ مفهومَ (المحال) الواردِ لديْهِ . وهذاْ المفهومُ نجدُ لَهُ تعريفاً وافياً عند أبي هلال العسكريّ فقد ذكر : ((المحال ما أحيل من الخبر عن حقه حتى

لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطرارا مثل قولك : سأقوم أمس , وشربت غداً والجسم أسود وأبيض في حال واحدة)) (العسكري , ب . ت , ص 39–40) (Al–Askari, 39–40 (وراح يذكر صورَهُ في معرض التَّفريق بين المحال والكذب , فقد ذكر أنَّ المحالَ قد يأتي بصيغة الخبرِ نحو : هو حسن قبيح , من وجه واحد , وفي صيغة الاستخبار نحو: أقدم زيد غداً ؟ ويأتي في صيغة التمني نحو : ليتني في هذه الحال بالبصرة ومكة ! وفي صيغة النهي : لا تلق زيدا في السنة الماضية . (العسكري, ب. ت , ص 40) ((Al– Askari, 40 ()).

ويذكر ابن مالك أنَّ الأخفش زاد على سيبويه (الخطأ) نحو :(ضربني زيدٌ) وأنت تريد :(ضربتُ زيداً) . ويحاول ابن مالك أن يفسر غرض سيبويه من تلك التقسيمات مؤكداً أنَّ سيبويه لا يرى الخطأ كلاماً بسبب خلوه من القصد , مستشهداً بقول الرَّسول (ص) في تعليقه على قول القائل: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك) أنه أخطأ من شدة الفرح , فقوله خَأْلٍ من القصد , فعنده إطلاق الكلام على الخطأ محمولٌ على المجاز بينما الأمثلة (حملت الجبل) التي ضربها سيبويه في تصور ابن مالك اطلاق الكلام عليها أسهل من إطلاقه على الخطأ ؛ لاستيفائه قيود الكلام فلا يعتد عنده بآخر هذا الكلام , والسبب الثاني ـ وهو الأهم ـ إمكان تأويله بالمبالغة في وصف الجبل بالثقل , أما (سآتيك أمس) فيتأوَّلها بـ : (سآتيك في مقابل أمس) (ابن مالك , 1990 ج 1/ ص 6–7) (Ibn Malek (1990, I), 7–9 ومن الواضح أنَّ الوقوف على السياق التفاعليّ للعبارة يُسَهِّلُ من الوقوف على القصد وتأويل البنية العميقة بِرَدِّ المحذوف إلى التمثيل التركيبيّ غير الظاهر , فثمة فعل إنجازي بالوعد بالمجيء , ويحقق هذا الوعدُ انسجامَهُ بتعلقه بالزمن المستقل ؛ إذ تَعَلُّق الوعدِ بالماضي يفضي إلى اللحن التداولي ويجعل الكلامَ متناقضاً على الرغم من الصحة التوزيعية للمقولات النحويَّة في المحور النحوي الأفقي , واستحضار السياق التفاعليّ يجعل ملاءمة العبارة قوية ؛ مما يستلزم جهداً تأويلاً قليلاً مقابل قطعها عن سياق بثها فتكون الملاءمة ضعيفةً لاستلزامها جهداً تأويلاً كبيراً في هدي مقولات نظرية الصِّلة والمناسبة . (سبيربر , 2016, ص 220) ((. Sperber 2016, 220

المبحث الأول: معالجة اللسانيات للخطأ اللغويّ:

الاتجاه المؤسسُ للسانيات كان الاتجاه البنيويُّ على يد (سوسير) الذي اهتم بالنظام , فلم يأبه بالنظر للأخطاء الواقعة في الاستعمال , فالأخطاء من الممكن أنْ تقع في (القولة) التي هي من وحدات الخطاب في الاستعمال , ولا خطأ في الجمل التي هي وحدات النظام الصورية , هذا التمييز بين وحدات النظام ووحدات الاستعمال تعزز مع لسانيات النصّ ولسانيات الخطاب , وهذا التمييز من الممكن أيضاً أنْ يفتح نافذة على المعالجات الضمنية لمفهوم الخطأ في اللسانيات غير البنيوية , فلا بدَّ لهذا البحث من تتبع هذه الثنائية وصولاً إلى أحدث الاتجاهات اللسانية في أبرز معالجاتها للخطأ في الكلام .

في لسانيات النصّ يجري التمييزُ بين جملة النِّظام وجملة النصّ : ((جملة ـ نظام system sentence هو شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما . جملة ـ نصية text sentence وهي الجملة المنجزة فعلا في المقام)) (الزناد. 1993, ص 14) (Al-Zanad, 1993, 14), و تميز لسانيات التلفظ بين الجملة وبين العبارة (القولة) utterance, فهي تَعِدُّ الجملة وحدةً تجريديةً ويمكن أن تستعمل في كيفيات متعددة ومختلفة وغير منتهية إلى حد معين , أما (القولة) فهي تحقيق لتلك الجملة وإنجازها في واقعة محددة , فهي تصدر من ذات تتفوه بها معروفة محددة في مكان محدد و زمان معين , فالجملة من وحدات النظام (اللسان) , و(القولة) أو (العبارة) من وحدات الاستعمال (الكلام) . وكثير من الوحدات التحليليَّة اللغويَّة جرى وضعُ مقابلٍ إجرائيٍّ لها انطلاقاً من ثنائيَّة النِّظام والاستعمال , فالفونيم من وحدات النظام و(الألفون) من وحدات الاستعمال . والنصُّ يرتبط بالنظام ويقابله الخطاب المرتبط بدراسة الاستعمال وظروف إنتاج النصّ , ومن الثنائيات الأخرى المرتبطة بثنائية الجملة والقولة (العبارة) هي ثنائية الدلالة والمعنى , فلكل جملة دلالتها الصورية المجردة المرتبطة بتمثيل تركيبيّ , أما (المعنى) فيرتبط برسم أبعاد الإحالة (للقولة) ويرتبط بمغزاها وقصدها (Ducrot 2007,646) (ديكرو , 2007 . .ص646) و(روبول . 2003, ص55) . و (Reboul 2003, 55) .

لقد أشار (سوسير) في محاضراته إلى الخطأ في السمفونية مقارباً إياه بالخطأ في الكلام لتقوية فرضية استقلالية اللسان الذي هو موضوع البحث لديه , فالعازفون للحن السمفونية يُخْطِئونَ في عزفهم ولكن ذلك لا يمسُّ كفاءة السمفونية ونظامها المدون المكتوب أمامهم , فالعزف شيء والسمفونية شيء آخر مثلما اللسان نظام صوريٌّ اجتماعيٌّ مثاليٌّ, والكلام آني فردي يشوبه الخطأ والتلكؤ في أحيان , فكان الخيار هو دراسة اللسان لعدم مثالية الكلام (سوسير 1985 ص37) . (Saussure 1985, 37)

على الرغم من غياب مصطلح العبارة عن محاضرات (سوسير) إلا أَنَّهُ قد فطن إلى مفهوم (العبارة) أو (القولة) ولكن لا ليجعلها موضوعاً للنظر بل ليمسك بمقابلها (الجملة) , فمثاله الشهير عبارة : (أيُّها السَّادة) التي يمكن نطقها بوقائع كلامية عديدة وبصور تنغيمية كثيرة تناسب غرض التفوه بها , فكان المهم عنده هو الجملة بمعنى العلاقات النحوية الشكلية , فاللسان لديه شكل لا مادة , فالمادة متغيرة ومرتبطة بظروفها المحيطة بها الأمر الذي لا يحقق لها استقلاليتها ,أما (الكلام) فمتغير (مبارك 1987, ص 76–77) (Mubarek 1987, 76–77), ولكن النظر للعبارة نال أهمية على يد اللساني (إميل بنفنيست) في لسانيات التَّلفظ من خلال ربطها بالمشيرات اللفظية المقاميَّة من ضمائر وأسماء إشارة تحدد هوية المتحدث وهوية المخاطب و زمان التلفظ ومكانه (بنفنيست, 2010, ص 138–139) (Benveniste2010,p138–139), وبعد حين عززت أهميةَ (العبارةِ) اللسانياتُ التداوليَّةُ المدمجةُ على يد (ديكرو). (ديكرو , 2010 , ص 27–28) ((Ducrot 2010, 27–28 وثمة نقاش محتدم في أدبيات لسانيات النص لتقرير مشروعية نحو النص وتمييزه عن نحو الجملة , فكانت واحدة من دعائم ذلك النقاش أنَّ جملة النظام لا تكافئ جملة النص أو جملة الخطاب , لتقويض فكرة مناهضة لنحو النصّ مفادها أنَّ النصَّ مؤلفٌ من جملٍ مترابطةٍ ومتسقةٍ بعلاقاتٍ قبليةٍ وبعديةٍ , وصحيح أنَّهُ يشكلُ وحدةً دلاليَّةً واحدةً ولكن الوحدة المشكلة له هي الجملة , فتحليلها يستندُ إلى مرتكزاتٍ ومقررات نحو الجملة الأمر الذي لا يسوغ تبني نحوٍ غيرِ نحوِ الجملةِ فِيْ معالجةِ النصّ , ولكن الاتجاه المتبني للسانيات النصّ سوَّغ رأيَهُ بأنَّ جملة الخطاب والنصّ لا تكافي جملة النظام بسبب العوارض التَّركيبية الطارئة عليها في البناء والعلاقات الجملية النصِّية القبليَّة

والبعديَّة , فلا يمكن تحليلها إلا بالعودة إلى سياق بثِّها وتحققها عبر وحدةٍ استعماليَّةٍ هي القولةُ .(الشاوش2001 ص 56–57) .. ((Al–Shawesh 2001,56–57

ومن قبلُ تبلورَ على يدِ (تشومسكي) مصطلحا نحويةِ الجملةِ grammaticalness ومقبوليتها acceptability لدواعٍ توليديةٍ لا ترتبط بالتداول والاستعمال .إنَّ السياق الجدلي الذي انتهى بـ(تشومسكي) إلى مناقشة مفهوم (النحويَّة) يتلخص بالأسسُ النظريَّة التي ينبغي توافرُها فِيْ النظام النحويّ الذي يصف قواعدَ لغةٍ مَاْ , فهو لم يكن معنياً بالدرجة الأساس بتقديم وصفٍ بنيويّ تركيبيّ للغة بقدر ما كان شغله الشاغل منصباً على تحديد المبادئ التي من خلالها يجري الحكمُ على كفاءة نظام نحويّ دون غيرِهِ من أنظمة مقترحة. فإزاء قدرة الإنسان اللغوية الكامنة في ذهنه يمكن أنْ تتعدد الأنحاءُ الذهنيَّةُ المفترضة , وما على النظرية اللسانيَّة العامة إلا تحديدُ معايير المفاضلة بين الأنحاء المقترحة , فواحدة من مبادئ المفاضلة هي قدرة النظام النحويّ المقترحِ على تمييز المتواليات الصَّوتيَّة الصَّحيحة أي تمييز الجمل من غير الجمل , وهو سلفاً حدد الطَّابعَ الشَّكلي المحدود للقواعد مصراً على محدوديته التي ينبغي أن تولد جملاً غير محدود . وواحدة من شروط الشَّكليَّة هي التَّجريد والقول بأسبقية المكون النحويّ وفصله عن الدلالة , مؤكداً أنَّ تلك القواعد النحويَّة تولد الجمل والجمل الصحيحة فقط . هذا المعيار أفضى به إلى استبعاد الأنموذج المقتبس من نظريات الاتصال , ونعني به (عمليات ماركوف) , فعلى الرغم من صوريتها وقدرتها على التوليد إلا أنَّهاْ لا تولد جميع الجمل ولكن الأهم في استبعادها هو توليدها لجمل خاطئة , ليجرب بعد حين نظام بنية العبارة . و في مناقشته لـ (عمليات ماركوف) حدد نحويَّة الجملة بالاستناد إلى صحة العلاقات النَّحويَّة البنائيَّة المجرد عن المعنى في مثال (الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة) , فهي صحيحةٌ نحوياً على الرغم من خلوها من المعنى , بينما جملة (بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار) هي خاطئة نحوياً ungrammatical وغير مقبولة دلالياً بسبب فسادِ نظمِهَاْ الشكلي وفساد محتوها الدلالي المنطقي (جومسكي , 1987. ص 19) (Chomsky 1987, 19)

وفي أنموذج النظرية التوليديَّة القياسيَّة الموسعة يقترح (تشومسكي) مصطلح (المقبولية) , وهو يدعو بشدة للتمييز بين الجمل المقبولة والجمل الصَّحيحة , فقد تكون درجةُ قبولِ الجملِ

منخفضةً ولكنها صحيحة نحوياً , ففي نظره أنَّ سُلَّمَ قبولِ الجملِ يختلفُ عَنْ سلم صحتها القواعديَّة ؛ فصحة الجمل شَرْطٌ في قبولها ولكن قبولها ليس شرطاً في مبدأ صحتها , فمفهومُ القبول يتعلق بدرجة ملاءمة الجملة وقبولها في الأداء اللغويّ , أَمَّاْ الصحةُ القواعديَّةُ فتتعلقُ بالقدرة اللغويَّة , فالأداء هُوَ انعكاسٌ محدودٌ للقدرةِ اللغويَّةِ التي تمكن الفردَ من إنتاج الجمل إنتاجاً غير محدودٍ بعددٍ معينٍ وفهمِهَاْ , وتمكن الفرد من اكتساب اللغة وتفسير الغموض الدلالي (جومسكي. 1985.ص34), و (زكريا .1986 . ص 113.111)وتأويله (Chomsky 1985, 34و Zakaria) 1986, 111–1113) فكان موضوعه هو القدرة اللغويَّة لا الأداء إلا أنَّ ذلك لم يحل دون توضيحه لمفهوم المقبوليَّة وتمييزها على درجات فقد ذكر ما نَصَّهُ)) فالجمل الأكثر قبولاً هي تلك الجمل التي يكون إنتاجها أكثر احتمالاً من إنتاج غيرِهَاْ وفهمها أكثرُ سهولةً , ووصفُها أكثرُ إتقاناً وأكثر طبيعة بشكل من الأشكال .أما الجمل الأقل قبولاً فإنها تلك التي يغلب أن يتجنبها المتكلمون ويستبدلونها بأخرى أكثر قبولاً بقدر ما يستطيعون في حديثهم الفعلي)) (جومسكي. 1985.ص34) (Ckomsy 1985, 34). .

ولا ترتبط المقبوليَّة بما هو لغوي فحسب ؛ فثمة عوامل عديدة تسهم في قبولها , منها عواملٌ اجتماعيَّةٌ وثقافيَّةٌ وعواملٌ نفسيَّةٌ , وليس للاستعمال وحده الأثر الحاسم في قبول الجملة . وصعوبة تأويل الجملة بسبب تعقد بنيتها يُعَدُّ عاملاً مهماً في عدم قبول الجملة على الرغم من نحويتها التي لا تشوبها شائبة , فـ (تشومسكي) في حديثه عن التَّوليد الخلاق يعزو بَعْضَ أسبابه إلى آلية تكرار العبارات (الأركان النَّحوية) في مشجر الجملة , فقواعده التَّوليديَّة لا تحتكم إلى المدونة الوصفيَّة , فهي تنتج وتصف ما هو موجود من جمل وما يمكن أنْ يوجدَ , فلا شيءَ يحولُ أمام هذهِ القواعد التجريديَّة من توليد جُمَلٍ طويلةٍ قد لا تظهرُ في الأداء ولكنها ممكنة على صعيد القدرة اللغويَّة , وبإمكان القواعد التَّوليديَّة أنْ تقدمَ لها وصفاً بنيوياً ولكنها لا تظهرُ في الأداء ؛ لأسبابٍ تتعلقُ بتشتتِ الذاكرةِ وعدمِ الانتباهِ لخطيتها الطويلة (غلفان, 2010 , ص 37. 38) (Ghulfan 2010, 37–38) وفي الأعم الأغلب تلجأ المصادر اللسانيَّة التوليديَّة لأمثلةٍ مصطنعةٍ غير مستعملة لتلك الجمل الطويلة , فمصطفى غلفان يقدم المثال الآتي : (الطالب المجتهد المواظب المسجل في كلية

الآداب بالبيضاء المتوفرة على شعب اللغات , الموجودة في المنطقة النائية, التابعة لعمالة الحي الحسيني عين العشق , التي لا تصلها المواصلات العمومية التي تعرف ازدحاماً كثيراً وقت خروج العمال في المساء , الحاصل على جائزة في الملاكمة نجح في الامتحان.) . ويعلل مصطفى غلفان عدمَ قبولِ هذهِ الجملة في العربيَّة على النحو الآتي ((وترجع أسباب عدم قبول هذا النوع من التراكيب في اللغة العربية إلى الصعوبة الحاصلة لدى المتكلم في فك بنياتها المتداخلة سواء أتعلق الأمر بالأوصاف المتعددة أو بالمعطوفات أو الموصولات العديدة .فطول المركبات الاسمية والعناصر المعطوفة عليها وتداخلها رغم أنه لا مانع من التعدد والعطف والتداخل يقابله محدودية ذاكرة المتكلم)) (غلفان, 2010 , ص 38) . (Ghulfan, 2010 ,38)

ومِنْ المفاهيم اللسانيَّة التَّداوليَّة التي ترتبطُ بعدم القبولِ التركيبيّ هي العباراتُ التي يكون اقتضاؤها غيرَ واقعي , فهي تُنْعَتُ بأنَّها لا معنى لها على الرغمِ من سلامتِها وصحتِها التَّركيبيَّةِ , فمن مفاهيم الخطاب الأساسيَّةِ ضرورةُ اشتمالِهِ على اقتضاءٍ يشكلُ معرفةً مفترضةً لدى المُخَاْطَبِ يجرى على وفقها حملُ بؤرة إخباريَّةٍ عن واقعٍ موضوعيّ مَاْ مِنَ الممكن أنْ يكون خبرها مطابقاً لذلك الواقع فَتُنْعَتُ العبارةُ بأنَّها صادقةٌ , ومن الممكن أنْ لا تطابق ذلك الواقع فتكون العبارةُ كاذبةً , وفي كلا الحالين يبقى الاقتضاءُ هو هو كما يبقى الاقتضاء نَفْسُهُ في حالِ تأكيد العبارة أو نفيها , فلو قيل : (سيارة محمد نفذ وقودُها) وقال آخر مثلاً : (سيارة محمد مملوءة بالوقود) , فَكِذْبُ العبارةِ الأولى و صدقُ الثانيةِ يتضمنُ الاقتضاءَ نفسَهُ وهو امتلاك مُحَمَّدٍ لسيارة .ولكن لو قيل (ملك فرنسا حكيم) فالعبارة سوف تكون لا معنى لها ؛ بسبب عدم واقعية اقتضائها , ففرنسا نظامُهَاْ المعاصر جمهوريٌّ ولا ملكَ لها , فمن شروط امتلاك العبارة السَّلامة والصِّحة هو امتلاكها لاقتضاء مُمْكِنٍ , فالعلاقات الصوريَّة الوظيفيَّة في مستواها الدلاليّ التركيبيّ في الحمل والإسناد لا تعطي للكلام القبول (Reboul 2003, 48) (روبول ,2003 ص 48) .

لقد درس (فان دايك) القيود النحويَّةَ المسؤولةَ عن الترابط التركيبيّ بين مكونات الجملة المركبة وترابط الجمل في السّلسلة الكلاميَّة في سيرورة الخطاب وخطيته وترابطه , فنحويَّةُ الجملة لا تخضع لإحالتها لمفهوم متصور بقدر ما تخضع لإحالتها لواقعة خارجيَّة وارتباط

الإحالة بقيد تلك الواقعة , ففي المثال الذي ضربه : (اجتاز يان امتحانه , ولد يان في امستردام) , فدلالة منطوق الجملتين يحيل إلى شخص (يان) ولكنَّ ذلك ليس كافياً نحوياً ؛ فهناك واقعتانِ مختلفتانِ لكل قضية تركيبيَّة , فلا بُدَّ من ارتباطهما بواقعةٍ واحدةٍ لتتحقق صحةُ ترابطهما التركيبيّ في بنية الخطاب((دايك , 2005, ص 52–53) –2005,52 53) Van–Dijk)

. ولعلَّ من أبرز القيود الدلاليَّة الرابطة بين جملتين في بنية الخطاب الواحد هو قيد السببيَّة في تعليل قضية بأخرى , وهذا القيد ـ فيما يرى (فان دايك) . يرتبط بالمعرفة التصوريَّة المفسرة للواقع , فالتركيب الآتي يُعَدُّ فاقداً لشرط الملاءمة الدلاليَّة , فهو غيرُ صحيحٍ نحوياً لفقدانِهِ لقيد السَّببيَّة : (عذراً لأني تأخرت هكذا , غير أني ذو شعر أحمر) , فلونُ الشَّعرِ لا يمكن عقلاً وعرفاً أنْ يكون عذراً للتأخر عن المجيء (دايك . 2005, ص 55) (Van–Dijk (2005,55 . وعلى الرغم من تأكيد (فان دايك) بتداخل المعالجة الدلالية بالمعالجة اللسانية التداولية في تحليل بنية الخطاب إلا أنَّهُ يرى بأنَّ من مهام البحث اللسانيّ التداوليّ معالجة القيود التي تكون المنطوقات اللغوية من خلالها ممكنة القبول وتكون ملاءمة ومناسبة (دايك . 2005, ص 116)(Van–Dijk (2005,116 . وبسبب من ذلك فهو يرى أنَّ للقيود التداولية لاستعمال الكلام أكبر الأثر في تقرير ملاءمة التراكيب وسلامتها موازنة بالقيود الدلالية التركيبية المقررة لسلامة التراكيب. ولعلَّ من أمثلة القيود التداوليَّةِ التي يمكن تلمسها في ملاءمة الخطاب الإنجازي هو أهلية المتحدث والسامع للفعل الإنجازيّ ؛ فالضعيف والعاجز إنجازية تهديده و وعيده تكون فاقدة لملاءمة الخطاب , والأثر الإنجازي المترتب هو ليس خوف السَّامع (الشَّخص المهدد) بل سخريته منه , كذلك هبة الواهب الفاقد لملكية عينيَّة لا أثرَ قانوني مترتب عليها ، فهي عبارات غيرُ ملاءمة مِنْ المنظور الإنجازي على الرغم من سلامتها التَّركيبيَّة .

المبحث الثاني: اللحنُ التداوليُّ والإخلالُ بالوظيفةِ المرجعيَّةِ للغةِ:

كثير من التراكيب التي هي غير مستقيمة البناء والدلالة كانت عند النحاة العرب محلَ رفضٍ بسبب فقدانها لمبدأ الفائدة , فمحتواها الدلالي من قبيل تحصيل الحاصل , إلى جنب ذلك فقد جرى رفض كثير من التراكيب ونعتها بعدم الاستقامة بسبب عدم أهلية

مركباتها الاسمية لتعيين موضوع الحديث ؛ فهي مبهمة الدلالة . إنَّ هذين البعدين عند النحاة العرب يصبانِ من وجهة نَظَرِ هذا البحث في مفهومينِ لسانيينِ معاصرينِ اثنينِ , هما : أولا فقدان إعلامية الخطاب التي ترتبط بمفهوم عدم الفائدة عند النحاة , وثانياً مفهوم عدم تعيين المحال إليه في عملية الإحالة التي يمكن مُقَارِبتُهَاْ بإبهام الحديث من وجهة نظر النحاة العرب. وهذان المفهومانِ على الرغم من تمايزهما إلا أنَّهما متداخلانِ إلى حدٍ كبيرٍ ويشكلانِ مصداقاً لوظيفية لغوية تسمى بـ (الوظيفية المرجعية للغة) , إذ لا بد لأي حديثٍ من موضوعٍ يدور حولَهُ الكلامُ , وهذا ما يسمى بالوظيفة المرجعيَّةِ للغةِ (بركة, 1993 ص 67) (Barakah 1993, 67) ومن ألصق الظواهر بالوظيفية المرجعيَّة هي ظاهرة الإحالة. والإحالة هي علاقة دلاليَّة قائمة بين محتوى الخطاب وما يشير إليه في الواقع الخارجيّ أو المتصور الذهنيّ أو المتخيل , والإحالة هي أقرب إلى التَّداول والخطاب منها إلى الدلالة(المتوكل , 2010 ص73–74) . (Al-Mutawakil 2010, 73–74) فالإحالة تعين المكانَ والزمانَ والأفرادَ الذين يشكلون موضوعاً للخطاب.

أَمَّاْ الإعلاميَّةُ informativity فهي واحدةٌ من المعايير النصِّية , وهناك من اللسانيينَ العرب من يصطلح عليها بالإخبارية .ويرى (دي بوجراند) أنَّ الإعلاميَّةَ من العناصر الأساسيَّة والمهمة في النصّ , ودرجة الإعلامية تختلف بين نصٍ وآخر بحسب نوع النصّ وغايتِهِ . ولكن من الضروري أنْ يشتمل الحديثُ وتشتمل النصوصُ على كمٍ من المعلومات يجهلها السامعُ أو قارئ النصّ. ويقوم مبدأ الإعلامية على مفهوم التوقع , ويرتبط التوقع بجدة المعلومات التي يقدمها النصُّ إلى القارئ أو السَّامع . فكلما كانت المعلوماتُ التي يقدمها النصُّ فيها ابتعاد عن توقع السَّامع , وفيها ابتعاد عن المألوف والمعتاد لدى السَّامع أو القارئ ازدادت وارتفعت نسبة إعلاميَّةِ هذه النصوص وكفاءتها. إنَّ ضعف الجانب الإعلاميّ في النصّ يؤدي إلى مللِ السَّامعِ وسأمِهِ مِنْ الحديث ؛ فالمحتوى الإخباريُّ معروفٌ لديْهِ ولا يتضمنُ جديداً , وفي أحيان يفقد النصُّ نصِّيتَهُ بسبب غياب الجانب الإعلاميّ إذا دار الحديثُ عن البديهيات التي هي من قبيل تحصيل الحاصل. (بوجراند , 2007, ص 251– 256) و (بوقرة ,2009, ص 88–89) (De Beaugrande 2007, 251–256) . و (Bu-Qurra 2009, 88–89).

إنَّ جملة (النارة حارة) و(الثلج بارد) في نظر ابن السَّراج لا فائدةَ فيها , وقد قرر ذلك وهو بصدد الحديث على أنَّ الكلام موضوع للفائدة , والفائدة تحصلُ في الجملة الاسمية بكون الخبر نكرةً , فالجملتانِ وإنْ استوفيتا الشروط النحويَّة والدلاليَّة إلا أنَّهما لم يستوفيا أهمَ شرطٍ لدى النحاة ألا وهو الفائدة (ابن السراج , ب.ت, ج 1/ص 66) (Ibn- Al- Sarraj, 66) , بمعنى لساني نصِّيٍّ معاصر أنّ الجملة خلت من المحتوى الإعلامي , فمبدأ الإعلامية يشكل مقوماً رئيساً من مقومات الخطاب , وقد يكون الخبر معروفاً لدى المخاطب ولكن تبقى الجملة متضمنة للفائدة نحو قول القائل : (اللهُ ربُنا ومحمدٌ نبيُنا) إذا ما قيلت للردِّ على مخالف منكرٍ لمن لا يقاسم المتفوه بهما الاعتقادَ نفسَهُ أو إذا قيلت للتعظيم وطلب الثواب فيما يرى ابن السراج . وفي ضوء الوحدة التواصليَّةِ المنشأة للخطاب المتمثلة بـ (القولة) أنَّ جملة ما قد تتوافر على شروط الصحة التركيبيَّةِ والدلاليَّةِ ولكنها في واقعة تواصليَّةٍ ما تكون خاليةً مِنْ المحتوى الإعلاميّ فتُعَدُّ لغواً من الحديث , ولكنها في أطر أخرى تمثل تجسيداً لـ(قولة) في حيز تخاطبيٍّ مرتكزه الوظيفيُّ توكيدُ الاعتقادِ والردُّ على المنكر , وفي حيز تخاطبيٍّ مغايرٍ تمثل قولةً منسجمةً تداولياً ولها أبعاد إنجازيَّة تعبيريَّة كالأفعال التصريحيَّة المتضمنة لطلب الثواب . فظرف إنتاج الكلام يشكل مقوماً يُكْسِبُ القولةَ نحويتَها التداوليَّةَ .

ويرى د. فاضل السَّامرائيُّ أنَّ جملاً نحو : (الدنيا حارة) و (النهار طويل) و(السماء صافية) وإنْ كانت لا تفيد جديداً بسبب معانيها المبتذلة إلا أنَّها تُعَدُّ جملاً مفيدةً صحيحةً حينما تكون معانيها الدلالية معاني إفصاحية تعبيرية تدل على الحالة الوجدانيَّة الشعوريَّة للمتكلم من تعجبٍ أو تحسرٍ ونحوه (السامرائي 2000 , ص 7-8) (Al- Samarrai 2000, 7-8) . ويمكن مقاربة هذا الفهم تداولياً عن طريق التقابل الإنجازيّ بين الإثبات والإفصاح ؛ فتلك الجمل تعد فاقدةً لإنجازيتها الإخباريَّة التقريريَّة الإثباتيَّة لانخفاض إعلاميَّتها , ولكنها في سياقٍ تفاعليٍّ مغايرٍ آخرَ إذا صُبَّتْ في إطار الأفعال الإنجازيَّة التعبيريَّة الإفصاحيَّة فإنها سوف تمتلك الأهليَّة الإنجازيَّة .

وفي حديث ابن جني عن مسوغ حذف الصفة يؤكد وجود القرينة الحاليَّة المؤولة التي يهتدي عن طريقها السامع لقصد المتحدث (سألناه فوجدناه إنساناً) , فقرينة التفخيمِ تغني

عن ذكر الصفة (سمحاً) أو قرينة إشارية كمن يزوي وجهه مما يغني عن الصفة (لئيماً) (ابن جني . 2/ ص 373) (Ibn Jinny, II, 373) , ويقرر في السِّياق نفسِهِ أنَّ الاتيانَ بالنكرةِ وحدِهَاْ لا بنية الحذف يخرق نحوية الجملة ويجعل الكلام لغواً , فقد ذكر : ((على هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة, فأمّا إنْ عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز, ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل, أو رأينا بستانًا, وسكت لم تفد بذلك شيئًا؛ لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت, فإن لم تفعل كلّفت علم ما لم تدل عليه, وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف.)) (ابن جني , ب. ت . ج2 /ص373) (Ibn Jinny, II, 373) فلا يمنع بنحو صوريٍّ أنْ يتعلق الفعل بمفعول نكرة ولا يمسُّ الأمرُ نحويَّةَ الجملةِ , ولكن في سياق السَّرد الإعلاميّ , في الوظيفة المرجعيَّة التي تركز على سياق المكان وتجعل بؤرة الوصف إفادة حيثياته للمخاطب ستصبح الجمل الساردة المتحدثة عن المكان المتعلقة أفعالها بمجرور نكرة (فاجتزنا بالأبلة على رجل)أو متعلقة بمفاعيل نكرة غير مخصصة بصفة ما (رأينا بستاناً) نقول ستصبح الجملتانِ لاحنتينِ , فهذا الأمرُ في ضوء مبدأ (بول غرايس) يخرق مبدأ الكم من بين المبادئ الأربعة , ومع غياب البعد التأويليّ الاستنتاجيّ من سياق الحال على وصف النكرة لا يحصل أيُّ استلزامٍ حواريٍّ في هذه المحادثة بمعنى أنَّ المحادثة سوف تكون فاقدة لمبدأ التعاون بين الاثنينِ المتحدث والسامع . ويفقد الكلام إعلاميتَّهُ .

إنَّ استبدال حروف الشرط المتكافئة على صعيد العلاقات الرأسية بعضها ببعض قد يفضي إلى جمل صحيحة التركيب صورياً لكنها لاحنة في بعدها الاستعماليّ ؛ لأنّ من شأن هذا الاستبدال أن يقوض الإحالة المعينة للزمن , فجملة (آتيك إنْ أحمرَ البسرُ) ينعتها المبرِّد بأنها من المحال التركيبي ؛ فدلالة حصول الاحمرار غيرُ مقطوع بها , فـ(إنْ) مظنون حصول ما بعدها , والظرف المظنون لا يفي بشرط تعيين الفعل الإنجازي القائم على الوعد , فهي لاحنة تداولياً و لا تكافئ جملة (آتيك إذا أحمر البسر) , فـ (إذا) الدلالة الوظيفية لها تناسب العلم المقطوع بحصوله (المبرِّد ب , ت , ج2/ ص 56) (Al-Mubarrid, II, 56) فدلالتها وإحالتها تعيينية متوقعة . ولتأكيد فكرة عدم ترادف (إن وإذا) الشرطيتين وعدم

تناوبهما على موضع واحد يلجأ المبرِّدُ إلى استبدال افتراضي لتفسير بعض الآيات القرآنية ناظراً في بعض دلالاتها التي يخلقها الاستبدال الافتراضي , وهي دلالات تنبو عن القصد الإلهيّ , إذ لا يصح استبدال(إنْ) بـ(إذا) في قوله تعالى : ((اذا السماء انفطرت)) الانفطار / الآية الأولى و((وإذا الشمس كورت)) التكوير / الآية الأولى و((وإذا السماء انشقت)) الانشقاق الآية الأولى , فسبحانه يخبر عن أمور واقعة لا محالة , في حين استعمال (إنْ) يخرج التراكيب إلى الظن والتوقع غير المقطوع به , وهو أمر لا يناسب علمه سبحانه وتعالى (المبرِّد , ب , ت , ج 2/ص56) (Al-Mubarrid, II, 56).

ولعلَّ من بين أخطر النصوص التراثية وأهمها نصّ القزويني الذي يسلط الضوء على جدلية التعريف والتنكير للمبتدأ وربطها بمبدأ التحقق والإعلام , فقد ذكر في حديثه عن المسند إليه ((وأما تعريفه: فلتكون الفائدة أتم ؛ لأنَّ احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبعده بحسب تخصيص المسند إليه والمسند، كما ازدادا تخصيصًا ازداد الحكم بعدها وكلما ازداد عمومًا ازداد الحكم قربًا، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا "شيء ما موجود" وفي قولنا "فلان بن فلان يحفظ الكتاب"،))(القزويني , ب ,ت . ج 2/ ص9) (Al-Qizwini, II, 9).

إنَّ علة منع الابتداء بالنكرة تعود إلى تأويل المرسَل إليه للنكرة في سياقها بثِّ المرسَلة اللسانيَّة , فغالباً ما ترتبط دلالة النكرة بالعموميات البديهية , والحديثُ عن تحصيل الحاصل معدودٌ في عرف العاقل من اللغو الخالي من الفائدة , فهو من هذر الحديث ((وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه, وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به, ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم, لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا, فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة)) (ابن السراج, ب, ت , ج1/ص59) (Ibn-Al-Sarraj I, 59) وقد تتحول جملة (رجل قائم) الخالية من السمة الإعلامية اللاحنة تداولياً إلى (قولة) صحيحة و في سياق تواصلي تكون فيه رداً وجواباً عن سؤال : (أ رجل قائم أم امرأة ؟) , وقد عدها ابن السراج جملة صحيحة ؛ لتضمنها للفائدة لكونها جواباً مفيداً (ابن السراج , ب ,ت , ج1/ص 59) (Ibn-Al-

Sarraj ,59) مما يبلور استنتاجاً يخلص إليه البحث مفاده هو أنَّ مسوغات اعتماد مصطلح (القولة) بوصفه مفهوماً مقابلاً لمصطلح (الجملة) ضمن المفاهيم التحليلية لثنائية النظام والاستعمال لا يمكن حصره ـ في نظر البحث ـ بمسوغات ترتبط بالإحالة الممكن تعددها تبعاً لاختلاف موضوعاتها واختلاف الوقائع الكلامية بل من المسوغات المهمة أيضاً فكرة اللحن التداولي , فتمثيل صوري تركيبي (جملة ما) يكون صحيحاً في ظروف ما ويكون خاطئاً في ظروف أخرى , فكيف يمكن أن يكون الشيء صحيحاً مرة ومرة ثانية يكون خاطئاً ؟ فتبني مفهوم (القولة) في التحليل التداولي يقوض هذا التناقض , فالقولة لا يمكن تكرارها حتى في سياق الواقعة الكلامية الواحدة وسياق الخطاب الواحد ؛ فتكرارها يعني دخول الثانية في وظيفية إنجازية تأكيدية تغاير الوظيفة الأولى للقولة الأولى التي هي وظيفة إخبارية إثباتية محض.

المبحثُ الثَّالثُ: اللحنُ التداوليُّ والإخلالُ بانسجام الخطاب .

الانسجام coherenceهو العلاقات الدلاليَّة التي تجعل النصَّ والخطاب متسلسل الأفكار غير متناقض الدلالة , فالانتقالُ غيرُ المسوغ دلالياً بين قَضَأيَاْ الخطاب يُعَدُّ خرقاً لانسجام الخطاب , فالانسجام هو المحقق لوحدة الموضوع ويعمل على تدرج القضايا , وهو في لسانيات النصّ والخطاب يقابل مفهوم التماسك , فالتماسك cohesion يحصل على صعيد البنية السطحيَّة للنصّ عن طريق عمل القواعد الشكليَّة التي تعمل على نسج الائتلاف بين ألفاظ النصّ وجمله (الشاوش , 2001 ص 111) ((Al-Shawesh 2001,111 , والخطاب المنسجم هو نصٌّ منسجم أيضاً ولكن أضيف إليه ظروف إنتاجه وسياق بثه بل إنَّ كثيراً من النصوص تبدو غيرَ منسجمةٍ ولكن إذا أُطِّرَتْ تحت مفهوم الخطاب امتلكت أهلية التأويل فتحقق انسجامُها , والجدير بالذكر أنَّ الخطاب ليس شرطاً أنْ يكون سلسلةً من الوحدات الإسنادية المتوالية بل الجملة الواحدة إذا تضمنت قصداً واشتملت على أطراف الخطاب عُدَّتْ خطاباً منسجماً(المتوكل 2013 ص 484) (Al-Mutawakil 2013, 484) وواحدة من شروط الانسجام في الخطاب هو ملاءمة الاقتضاء لمحمولات الخطاب الدلاليَّة الجديدة التي تشكل بؤرة الخطاب (الهمامي , 2013,ص 134) (Al-Humami 2013, 134) فالافتراضُ المسبقُ الذي جرى حولَهُ الحديثُ في المبحث الأول إذا لم يكن

منسجماً مع الافتراضات المشتركة بين المتحدثين وإذا لم يكن منسجماً مع محمولات الخطاب الدلاليَّة الجديدة فسوف يجعلُ الحديثَ خاطئاً وغيرَ منسجمٍ .

ومن التمثيلات النحوية للاستعمال غير المستقيم التي يمكن موازنتها ومقاربتها بمفهوم الاقتضاء اللساني قولهم أنَّ النكرة لا يصح توكيدها بالتأكيد المعنوي ويصح تأكيدها بالتأكيد اللفظيّ , فالتراكيب الآتية هي تراكيب خاطئة نحو : (أكلت رغيفاً كله) , و(قرأت كتاباً أجمع) , وجاز تأكيدها بنحو لفظي , نظير: (أكلت رغيفاً رغيفاً) , و(قرأت كتاباً كتاباً) (ابن يعيش 2001 , ج 2/ص227) (Ibn-Yaeesh 2001,p 227) ويعلل ابن يعيش ذلك الأمر بقوله: ((وإنَّما لم تؤكَّد النكرات بالتأكيد المعنويّ؛ لأنّ النكرة لم يثبُت لها حقيقةٌ ، والتأكيدُ المعنوي إنّما هو لتمكينِ معنَى الاسم، وتقريرِ حقيقته. وتمكينُ ما لم يثبت في النفس مُحالٌ. فأمّا التوكيدُ اللفظي، فهو أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ ، وتمكينِه من ذِهْنِ المخاطب، وسَمْعِه خَوْفًا من توهُّمِ المجاز، أو توهُّمِ غَفْلَة عن استماعه. فاللفظُ هو المقصود في التأكيد اللفظيّ، فأمّا المعنوي، فإنّما المرادُ منه الحقيقةُ، ولذلك أُعيد المعنى في غيرِ ذلك اللفظ. وأمرٌ آخرُ أنّ الألفاظ التي يُؤكَّد بها في المعنى مَعارفُ، فلا تتبَع النكراتِ توكيدًا لها؛ لأنّ التوكيد كالصفة.)) (ابن يعيش 2001 .ج 2 /ص227) ,Ibn-Yaeesh 2001) II, 227).

إنَّ تمكين المعنى وترسيخه في النفس يستلزم أولاً وجود تصورات سابقة لها في ذهن السامع لكن تلك التصورات تحتاج في نظر المخاطب أن تتمكن بمعنى نحن نوكد الاقتضاءات فجملة (قرأت الكتاب كله) هي جملة صحيحة لأنَّ (ال) الداخلة على الكتاب هي (أل) عهدية بين المخاطب والسَّامع , فالخطابُ الذي يضطلع بوظيفة إنجازية تأكيدية يقتضى وجود المؤكد أولاً في نفس المتحدث اليه قبلَ الشروع بالحديث, وقد يكون التأكيد ممكناً لكن ضمن المسار الخطيّ بعد حصول ذلك الاقتضاءُ بمعنى يصح أنْ يقولَ القائلُ :(استعرت كتاباً و قرأت الكتاب كله) فـ (كتاباً) اللفظة الأولى كانت من المحمولات الإبلاغية الجديدة , وأما الثانية (الكتاب) فتشكل اقتضاءً غير راسخ في نفس السَّامع عمد المتحدثُ إلى تمكينه وتثبيته بالتأكيد المعنويّ , فالفعل الإنجازي التأكيدي يستلزم اقتضاءَ ما يؤكده .أمَّاْ

التأكيدُ اللفظيُّ فيدخل ضمن إهداف تثبيت استقبال المرسلة اللسانيَّة الجديدةِ وتصوراتِها لا تثبيت تصورات سابقة عليها .

ويمكن إنزال جملة الصلة منزلة الاقتضاء في افتراض منشئ (القولة) كون السَّامع محيطاً بها وإلا لم تضطلع جملة الصِّلة بوظيفة الإحالة والتخصيص , فهي بمنزلة الصِّفة , فهي من مسلمات الحديث ومشتركاته بين المتحدث والسامع ؛ مما يؤكد وعي النحاة العرب بأنَّ نحوية الجملة واستقامتها في الاستعمال مرهونة بإمكان تأويل المخاطب المتلقي لها وتمثلها بذهنه . ليس هذا فحسب بل إفادتها ومحتواها الإعلامي الإخباري يدخل مقوماً في صحتها التداوليَّة , فالشيء لا تخصصه البديهيات فلا بدَّ من اضطلاع واسمات تركيبيَّة ذات محمولات إعلاميَّة وإلا كانت (القولة) خاطئة . فقد أشار الشاطبيُّ إلى عدم إفادة جملة الصفة اذا لم تكن معلومة لدى المخاطب فقد ذكر قائلاً : ((فإن الفائدة لا تحصل إلا مع كون الصلة معلومة، ولو فرضناها مجهولة عند السامع لم يفده الكلام شيئا، كما أنه قد تكون معلومة أيضا ولا تحصل فائدة، كما إذا قلت: جاءني الرجل الذي أبوه إنسان ونحو ذلك، فكان هذا الشرط لما كان حاصلا من شرط الإفادة في الكلام على وجه لا يدخل عليه فيه اعتراض ترك ذكره إحالة على ما هنالك، وهذا حسن من التنبيه .)) (الشاطبي, 2007 , ج 1 / ص480) (Al– Shatibi 2007, I, 480).

وفي معرض حديث عبد القاهر الجرجانيّ في بيان الفرق بين الخبر بـ (الذي) مع صلته والخبر غير المقترن بالذي وقف الجرجاني عند مناسبة الخبر لمتلقيه , فلكلِ واحدٍ خبرٌ يناسبُهُ لا يصح فيه استعمال الآخر بدلاً منه إذ لا يصح عنده أن تقول : (هذا الذي قدم رسولاً) لشخص لا يعلم أنَّ رسولاً قد قدم من قبل ولم يبلغه أمرُ مجيئِهِ جملة وتفصيلاً , فهو تعيين لمن أحاط علماً بقدومه من قبل , فمن لم يبلغه المجيء يناسبه القول بالتنكير: (هذا قدم رسولاً من الحضرة) , فالجملة بمنزلة النكرة ؛ لأَنَّ النَّكرة تُنْعَتُ بها ولا تُنْعَتُ بها المعرفةُ , بل إنَّ عوارض ذاكرة السَّامع لها ارغاماتها في صياغة الكلام إذ قد تعرض على ذاكرته النِّسيان , فلا يقال : (هذا الذي كان عندك أمس) لشخص فقد ذاكرته ونسى الشَّخصَ الذي رآه , فهي عبارة خاطئة , وإنما تصح هذه الجملة لشخص يتذكر جيداً مَنْ كان عنده أمس , و رأى شخصاً من بعيد ولم يقف على ملامحه وهيئته ولا يعلم أنَّه هو ذاك

الشخص الذى كان عنده أمس , وظنه غيره توهماً , فيخبر بأنه هو ذاك بعينه (الجرجاني 1992 . ص 200–201). (Al–Jerjani 1992, 200–201) . ويَصُبُّ هذا التصور ضمن مفهوم الاقتضاء في اللسانيات التداوليَّة , فثمة معرفة تصوريَّة مسبقة يفترضها المتحدث لدى السَّامع تشكل المهاد التي يتكئ عليها الخطاب في تمرير محمولات إبلاغية جديدة .

ويدرس عبد القاهر الجرجانيُّ صور الخبر بين التنكير والتعريف تبعاً لأحوال السَّامع ويبين السياق الإبلاغي المناسب لكل واحد منها والفرق الدلالي التركيبي بين تلك الفروق , ويعتمد إمكانية العطف من عدمها بعداً تحليلياً للوقوف على تلك الفروق الدقيقة , فثمة تراكيب من حيث البعد الصوريَّ تبدو ممكنة لكنها خاطئة ضمن بعدها الإبلاغي ؛ لأنها تفضي لعدم انسجام الكلام وعدم مطابقته لمقتضى حال السَّامع , فلا يصح لديه العطفُ على الخبر المعرفة:(زيد المنطلق وعمرو) بينما يجوز لديه العطف على الخبر النكرة:(زيد منطلق وعمرو) , فالغرض من التركيب الأول هو إثبات انطلاق مخصوص كان من شخص واحد يعلمه السَّامع ولكن يجهل نسبته لشخص معين فلا يصح العطفُ عليه , وإشراك غيره معه إذ هذا الأمر يناقض التخصيص بشخص واحد بينما في التركيب الثاني صحَّ العطفُ ؛ فالمتحدث يثبت انطلاقاً لم يعلمه السَّامع في أصله , فلا يقدح ذلك من أن شاركه غيره في الانطلاق (الجرجاني 1992. ص 178) . (Al–Jerjani 1992, 178). والمحل التوزيعي للاسم لدى النحاة يقبل إحلال الاسم النكرة بالمعرف إلا في موارد فقد فيها المحل تلك المرونة التوزيعية , منها عدم قابلية نداء الاسم المعرف بـ (ال) مثلما جاز ذلك في نداء غير المعرف إلا بوسط (أي) الموصولة , وكذلك أمتنع إضافة الاسم المعرف بـ (ال)لما بعده وجاز ذلك لغيره , ولكن لا يعثر الناظر في المدونة النحوية معالجة ناظرة للتقابل الاستعمالي بين المعرف وغيره في محل الخبر. فالمعالجة النحوية للعطف عند النحاة دققت في صور العطف من حيث التركيب في العطف بالمفرد أو بالجملة أو إمكانية عطف الظاهر على مضمر , ولم تسوغ الفصل بين المتعاطفين وعدت ذلك من صور اللحن , ولكن نظراتهم في العطف تعدم صنيع عبد القاهر بسبب اهتمامه بمقتضى الحال وما يناسبه من قول .

إنَّ جملة (مررت بزيد عمرو قائم) هي خاطئة عند المبرِّد إذا كانت كلاماً واحداً , ولكنها على نية الاستئناف مقبولة ومستقيمة نحوياً , فلا بد من (الواو) التي هي واو الحال التي تكافئ (إذ) في الدلالة حتى تكون الجملة صحيحة في حال كونها كلاماً , وتستغني عن ذلك الرابط في الاستئناف (المبرِّد, ب , ت , ج4/ص124) .(Al-Mubarrid, IV, 124) فشرط نحوية الجملة إنسجامها, والرابط يحقق ذلك الإنسجام, إنَّ غيابه يقوض استقامتها النحويَّة و يجعلها مفككة مما يفقدها دلالتها , ولكن في الاستئناف وهو الشروع بجملة جديدة منقطعة عمَّا قبلها يجعل هذا التركيب ممكناً ومنسجماً عند المبرِّد , بمعنى أن الانتقال النصِّي ضمن المسار الخطي للجمل يخلق انسجام الجمل المتجاورة , فواحدة من مقولات لسانيات النصّ أنَّ الانسجامَ هو المسؤول عن جعل الجملِ المتجاورة نصَّاً وخلافه هو المسؤول عن ابتعادها عن سمة النصِّية. ونظير هذا قول القائل :(يريد أن يحكمه فيعجمه) فالحمل على العطف يجعل الكلام خاطئاً , فالقول محمول على الاستئناف والانقطاع عمَّا قبله ((هذا لا يكونُ إلا على الانقطاع، لأنَّ هاتين الإرادتين مُحالٌ أنْ تجتمعا)) (الفارسي , 1990, ج2/ص169) (Al-Farisi 1990, II, 169).

ويكون تأويلُ السَّامعِ عنصراً حاسماً في إضفاء الانسجام التركيبيّ الدلاليّ لتراكيب تبدو غير مقبولة الدلالة في ظاهرها لقصورها الإبلاغي في إفادة السَّامع , فالصفة والصلة حتى يضطلعا بوظيفتهما في الوصف والتعيين ينبغي أن يكون معناهما متحققاً حال الإخبار لا بعده , فالصفة من اللوازم الثابتة للشيء الموصوف نحوياً , نحو : (هذا رجل قام أمس) بمعنى هذا رجل معلوم , أي أعلمه السَّاعة أنه قام أمس , والسبب في ذلك الشرط كما ينص ابن السراج هو: ((لأنك محقق ومخبر عما تعلمه في وقت حديثك)) (ابن السراج , ب , ت, ج 2/ ص 26) ((Ibn- Alsarraj, II, 26) لذلك تبدو جملة :(هذا رجل يقوم غداً) غيرَ مقبولةٍ ما لم يتأولها السَّامعُ بـ (هذا رجل معلوم الساعة أنه يقوم غداً) . ونظير ذلك كما يذكر ابن السَّراج : ((مررتُ برجل معه صقر صائداً به غداً, فنصبوا صائداً على الحال ؛ لأنَّ التأويل مقدراً به الصيد غداً , فإن لم يتأول ذلك فالكلام محال)) (ابن السراج, ب ,ت ,ج 2/ ص268) (Ibn- Alsarraj, II, 26)

وثمة تراكيب تبدو من حيث ظاهرها خاطئة وغير منسجمة التركيب ولكن النحاة أولوها إلى معان وأغراض مفيدة تحقق لها صحتها , ويلوح هذا الأمر في الخبر الذي هو نفس لفظ المبتدأ , فمن تقريراتهم أنَّ الخبر هو غير المبتدأ في اللفظ , ويشترط فيه أنْ يكون نكرة ومن حيث دلالة العموم والخصوص هو أعمُّ من الخبر , فالخبر في ضوء دلالة التضمن يتضمن المبتدأ ويحتويه , ومن أمثلة سيبويه في الأفعال المتعدية إلى فعلين أصلهما مبتدأ وخبر : (قد جربتك ووجدتك أنت أنت) فالثانية (أنت) بمعنى وجدتك كما عهدتك طليق الوجه , ويمثل أيضاً بجملة) :الناس الناس) بمعنى كون الناس بكل مكان وبكل زمان كما تَعْرِفُ , ومثله أيضاً :(قد وليت عملاً فكنتَ أنت إياك) , و(وقد جربتك فكنت أنت إياك). (سيبويه 1988, ج2/ص 359) (. (Sibaweih 1988, II, 359

فالتأويل والقصد في كثير من النظرات النحوية لدى النحاة العرب هو الذي يؤطر كثيراً من التراكيب بالاستقامة والصحة نقيض تصورات (تشومسكي) الذي يرى أنَّ الجملة من الممكن أن تكون بلا مغزى ولكنها صحيحة الدلالة , فمن الممكن أن يكون تمثيل لفظي واحد صحيحاً في تأويل وقصد ما , ومن الممكن أن يكون تارة أخرى متعلقاً بقصد يجعله متناقضَ الدلالةِ و لا فائدةَ في استعمالِهِ ويكون لغواً من الحديث , فالمبرِّد يذكر في جملة : (زيد أخوك قائماً) إذا أريد من الأخوة أخوة النَّسب فإنها خاطئة(المبرِّد , ب ,ت . ج 3/ ص 274) (Al-Mubarrad, III, 274) ؛ بسبب تعلق الحال , والحال هنا متنقلة وليست حالاً ملازمة بمعنى أنَّ ركن التعليق يقيد ركن الإسناد في البعد الإبلاغي للجملة , ويخصص ثبوت المسند للمسند إليه في حال كونه قائماً , والواقع أنَّ أخوة النسب من الأمور الثبوتية غير المنفكة حتى تُقَيَّد بحال ما فهذا من المتناقضات عقلاً , ولكن المبرِّد يؤكد صحة التركيب نفسه (زيد أخوك قائماً) إذا تعلقت بقصد آخر مفاده كون الأخوة على نحو التشبيه وليست أخوة النسب فيمكن تقييدُها . هذا التحليل النحويُّ عند المبرِّد الذي له نظائر كثيرة وقف عندها البحث نقول إنَّ هذا التحليل النحوي إذا ما جرت موازنتُهُ بالتحليل اللسانيَّ التوزيعيَّ من الممكن أن يكون منطلقاً لتهافت اعتماد الشكل وحده والتوزيع الوظيفي في بعده الأفقي لتقرير العلاقات النحويَّة الرأسيَّة التجاوريَّة (السنتكماتية) وإقصاء المعنى وسياقه من التحليل النحويّ , فالقول بالمواقع الصورية المجردة ارتكازاً على الاستبدال و الإحلال قد

ينتهي إلى تمثيلات متكافئة في وصفها التركيبيّ البنيويّ وتشغل التوزيع الصوري الافتراضي نفسه في اختبار التبادل ولكنَّ هناك بوناً شاسعاً بين الاثنين قد يجعل إحدى التمثيلات لاحنة تداولياً والأخرى مقبولة مستقيمة , فالمبرِّد يرى أن جملة(المال لك قائماً) صحيحة مثلما صحت (زيد أخوك قائماً) بمعنى الصداقة , وكذلك (المال لك يوم الجمعة) صحيحة , فالملكية خُصِّصَتْ بظرفية الزمان المتعلق بطرفي الإسناد وكون الملكية متحققة مستقبلاً , بينما جملة (زيد أخوك يوم الجملة) تمتلك المواقع التَّوزيعيَّة للجملة السابقة نفسها , ولكن الظرف في الثانية جعلها غير مستقيمة إذا أُرِيْدَ معنى أخوة النَّسب . وفي لغة تداوليَّة لسانيَّة واصفة يمكن أن نسم الظرف (يوم الجمعة) في :(المال لك يوم الجمعة) بأنها من واسمات الفعل القوليّ الذي خلق قوة إنجاز الهبة والتمليك في المستقبل , بينما (الظرف) في(زيد أخوك يوم الجمعة) جعلها خاطئة (المبرِّد, ب , ت ,ج 3/ ص 274) . (Al-Mubarrad, III, 274)

ويرى البحثُ أنَّ حواريّة التركيب في بعدها الاستعماليّ تمثل رائزاً لتقرير مدى صحته التداوليَّة ,ونعني بحواريَّة التَّركيب صوتَ الآخرِ المفترض المضمن في تلفظ المتحدث ضمن مفهوم تعدد الأصوات للساني (ديكرو) , فالنفي مثلاً يستبطن اعتراضاً إثباتياً (بافو 2012 ص 300) (Baffo 2012, 300) وفي ضوء هذا الفهم فكثير من العبارات مستقيمة من حيث نظمها التركيبي ولكن مقتضاها الإبلاغي المتضمن لصوت مفترض يقوضُ استقامتها نظير ما قرره الرضيُّ الاستراباذيُّ في عدم صحة : (هو الذباب يطير) (الاستراباذي, ب ,ت , ج3/ ص69) ((Al-Asterbathy, III, 69فضمير الشأن (هو) أستوفى شروطَ التمثيلَ التركيبيّ الصوريّ في كونه مفرداً بصيغة الغائب ومفسره متأخر عنه وليس متقدماً , وكان هذا المُفَسِّرُ جملة وليس مفرداً إلا أنَّ الجانب الوظيفي للضمير هو إحداث الإبهام ثم يجري تفسيره لتعظيم الأمرِ المتحدثِ عنَهُ وتفخيم شأنِهِ ؛ إذ لابدَّ أنْ يكون مُفَسِّرُ الضمير ـ الجملة المتأخرة عنه ـ شيئاً مما يعظم في النَّفس ويُعتنى به , فجملة ضمير الشأن تمثل جواباً وفعلاً إثباتياً على سؤال متضمن هو : ما الشأن؟ نظير مَنْ يسمع ضوضاء وجلبة وسأل عن ذلك الشأن فيجاب مثلاً: (هو الأميرُ مقبلٌ) , فمضمون جملة (الأميرُ مقبلٌ) ـ مفسر الضمير ـ ينطوي على التفخيم الذي يعظم في نفس السَّامعِ , بيد أنَّ جملة : (هو الذباب

يطير) محمولها القضويُّ لا يناسب التفخيمَ بل إنَّ السياق الثقافي للغة وعرفها الاستعمالي يَعدُّ الذبابَ من الأمور الحقيرة , ومن دأبِ مجازاتِ اللغةِ أن تشبه الشيء الحقير بالذباب.

خاتمةُ البحثِ:

أَمَّاْ أَهمُ النتائج التي توصلَ إليها البحثُ؛ فتتلخصُ بالنقاطِ الآتيةِ :

أولاً: اللحنُ التداوليُّ هو تراكيبٌ إسناديةٌ مستقيمةُ الصياغةِ فِيْ البناء النحويّ وهي مستوفيةٌ لشروطِ القبولِ الدلاليّ ولكنها لم تستوفِ شروطَ الخطابِ وملاءمة سياق بثهِ.

ثانياً: الدراساتُ العربيَّة المعاصرة التي نظرتْ في تصانيف اللحن اقتصرَ نظرُها في مقاربة اللحن على مفهوم التَّطور اللغويّ في المستويات الأربعة وغابَ عنها المستوى التداوليُّ ؛ لأنَّ مرجعياتِهَاْ كانتْ أقربَ إلىْ حَقلِ علمِ اللغةِ التاريخيّ المعني بتطورِ اللغاتِ وقوانين تطور أبنيتها.

ثالثاً: ارتكاز اللسانياتِ على الوصف ونأيها عن النظر المعياريّ أفضى بها إلى إهمال النظر إلى الخطأ في الاستعمال ولكن بتطور النَّظر اللسانيّ الممتد إلى دراسة الخطاب وانسجامه قد أَشرعَ النظرُ اللغويُّ نافذةً على شروط ملاءمة الخطاب فبرزت ثنائياتٌ تحليليةٌ كـ (القولة) و(الجملة) , و(النصّ) و (الخطاب) مما عزز النَّظر في شروط القولة والخطاب فحتم النظرَ إلى الخطأ ودراسته بنحو ضمني .

رابعاً: تدخل نسبة كبيرة من تراكيب اللحن التداوليّ في المدونة النحوية التراثية ضمن الممكن الاستعمالي لا الاستعمال الناجز لبيان أثر (الفائدة) في استقامة التَّراكيب , فالنحاة كانوا بصدد إيضاح أنَّ الاستقامة في التحليل النحويّ العربيّ لا تنحصر على سلامة ائتلاف العلاقات الإسناديَّة وعدم تناقض محمولاتها الدلاليَّة بل تمتدُ إلى مراعاة الاستعمال من حيث التوافر على وضوح القصد وملاءمة السياق التفاعليّ .

خامساً : كثيرٌ من أسباب اللحن التداوليّ تعود إلى إبهام الإحالة إلى مراجعها الشخصية أو الزمنية أو مراجعها النصِّية الداخليَّة , فلا يتعين موضوع الخطاب المطابق لقصد المتحدث .

سادساً: إنَّ عدم الفائدة في التراكيب التي يكون محتواها القضوي من قبيل تحصيل الحاصل والأمور البدهية يجعلها تراكيب لاحنة تداولياً بسبب فقدانها لمبدأ الإعلامية ومقتضى الإخبار فلا تتحقق فيها الوظيفة المرجعيَّة , ولكن التراكيب نفسها في سياق إنجازيٍّ غير إثباتي تقريريٍّ تدخل ضمن الاستقامة التداولية ؛ لأنها أفعال إنجازيَّة إفصحائيَّة تعبيريَّة كعبارة (الجو حار) إذا قيلت للتبرم مثلاً.

سابعاً: يمثل الاقتضاءُ دعامةً رئيسة في بث الخطاب وتمرير محمولات إبلاغية جديدة ولكن في كثير من القولات التي تنبو عن الاستعمال السليم يكمن منشأُ خَطَئِهَاْ في عدم مراعاة المكون التصوريّ الذي يشكل قبلية لدى السَّامع , فالاقتضاءُ في خطاب المتحدث اللاحن لا يشكل اقتضاء مشتركاً لدى السَّامع مما يخرق القبول التداوليّ فيفقد الخطاب انسجامه ؛ لأنَّ بـ (بؤرة الخطاب) لا يمكن تمريرُها من دون محورٍ تولدُهُ الاقتضاءاتُ المفترضةُ.

ثامناً: إنَّ تناقضَ المحتوى الدلالي للقولات المستقيمةِ في بنائها التركيبيّ يجعلها لاحنةً تداولياً بسبب خرقها لمفهوم انسجام الخطاب , فهو الدعامة الموضوعيَّة الرئيسة لتشكل الخطاب , وإذا ما توافر الانسجام في التَّراكيب التي تبدو متناقضةً فِيْ التَّحليلِ الصوريّ المجردِ عَنْ الاستعمالِ توافر التأويلُ السَّليم الذيْ يجعلها صَحيحةً تداولياً على الرغم من عدم صحة صياغتها النحويَّةِ الصّوريَّةِ.

المصادر

- آل ياسين .محمد حسين (1980), الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن العشرين . الطبعة الأولى . دار مكتبة الحياة . بيروت لبنان .
- ابن جني أبو الفتح عثمان (ب. ت) .الخصائص .الطبعة الرابعة . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري (ب, ت) . الأصول في النحو . تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة بيرت. لبنان

- ابن مالك . محمد بن عبد الله (1990) .شرح تسهيل الفوائد .تحقيق عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون . الطبعة الأولى . هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان .
- ابن يعيش , موفق الدين بن علي (2001) شرح المفصل للزمخشري . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان, .
- الاستراباذي , رضي الدين محمد بن الحسن (ب, ت) شرح كافية ابن الحاجب , تحقيق أحمد السيد أحمد ,المكتبة التوفيقية, مصر , القاهرة.
- بافو,ماري آن وسرفاتي جورج إليا (2012) .النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية . ترجمة محمد الراضي . الطبعة الأولى .المنظمة العربية للترجمة . بيروت .
- بركة , فاطمة الطبال(1993) , النظرية الالسنية عند رومان جاكوبسون. الطبعة الأولى . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . بيروت .
- بنفنيست ,إميل , (2010) , عن الذاتية في اللغة , ضمن كتاب , لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية , ترجمة صابر الحباشة , الطبعة الأولى . دار حوار , دمشق .
- دي بوجراند , روبرت (2007). النص والخطاب والإجراء . ترجمة تمام حسان . الطعبة الثانية .عالم الكتب القاهرة .
- بوقرة نعمان (2009) , المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب. دراسة معجمية , عالم الكتب الحديث , عمان . الطبعة الأولى .
- الجرجاني. عبد القاهر (1992) .دلائل الإعجاز . تحقيق. محمود محمد شاكر أبو فهر . الطبعة الثالثة .مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة .
- جومسكي , نوم (1987). البنى النحوية . ترجمة يؤيل يوسف عزيز . الطبعة الأولى . دار الشؤون الثقافية العامة .بغداد .
- جومسكي, نعوم (1985). جوانب من نظرية النحو . ترجمة مرتضى جواد باقر . العراق . الموصل .

- حمادي , محمد ضاري (1980) . حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث .دار الرشيد . بغداد
- دايك ، فان (2005). علم النص مدخل متداخل الاختصاصات . ترجمة سعيد حسن بحيري .الطبعة الثانية . دار القاهرة . مصر .
- ديكرو , وسشايفر(2007) . القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان. ترجمة منذر عياشي . الطبعة الثانية . المركز الثقافي العربي. بيروت لبنان .
- ديكرو , (2010) , التلفظ , ضمن كتاب , لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية , ترجمة صابر الحباشة , الطبعة الأولى دار حوار , دمشق .
- الراجحي ,عبده (1979) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج . دار النهضة العربية . بيروت
- روبول . آن , وموشلار جاك(2003) التداولية اليوم علم جديد في التواصل. ترجمة سيف الدين دغفوس . الطبعة الأولى .المنظمة العربية للترجمة. بيروت لبنان.
- زكريا , ميشال (1986). الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) .الطبعة الثانية . الموسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت لبنان.
- زكريا , ميشال(1992) بحوث ألسنية عربية .الطبعة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت .
- الزناد الأزهر (1993). نسيج النص . بحث في ما يكون به الملفوظ نصا. الطبعة الأولى . المركز الثقافي العربي . بيروت . لبنان .
- السامرائي , فاضل صالح (2000). الجملة العربية والمعنى , الطبعة الأولى . دار ابن حزم . بيروت لبنان .
- سبيربر دان , ولسون , ديدري (2016) . نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك . ترجمة هشام ابراهيم عبدالله خليفة. الطبعة الأولى . دار الكتاب الجديد المتحدة . بيروت .
- سوسور فردينان دي. (1985) علم اللغة العام . ترجمة يوئيل يوسف عزيز. دار الشؤون الثقافية . بغداد.

- سيبويه .عمرو بن عثمان (1988) . الكتاب . تحقيق عبد السلام محمد هارون . الطبعة الثالثة . مكتبة الخانجي، القاهرة .
- الشاطبي .أبو اسحق .(2007) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . الطبعة الأولى . نشر معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى , مكة المكرمة.
- الشاوش ، محمد (2001) . أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، الطبعة الأولى . نشر جامعة منوبة ، تونس .
- عبد التواب , رمضان (2000). لحن العامة والتطور اللغوي .الطبعة الثانية ,مكتبة زهراء الشرق , القاهرة .
- غلفان مصطفى , (2010). اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة . الطبعة الأولى ,عالم الكتب الحديث . الاردن .
- الفارسي أبو علي(1990) .التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق . عوض بن حمد القوزي .الطبعة. الأولى.
- فك يوهان(1980), العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب . ترجمة رمضان عبد التواب. , الطبعة الثانية , مكتبة الخانجي بمصر .
- القزويني . محمد بن عبد الرحمن (ب,ت). الإيضاح في علوم البلاغة .تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي . الطبعة الثالثة , دار الجيل , بيروت .
- مبارك , حنون(1987). مدخل للسانيات سوسير .الطبعة الأولى . دار توبقال للنشر . المغرب .
- المبرِّد , محمد بن يزيد (ب, ت) . المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة .عالم الكتب . بيروت
- المتوكل , أحمد(2010) , الخطاب وخصائص اللغة العربية . دراسة في الوظيفة والبنية والنمط .الطبعة الأولى , منشورات الاختلاف ,بيروت.
- المتوكل , أحمد (2013) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. الطبعة الأولى , منشورات ضفاف . بيروت .

- الهمامي ريم (2013) , الاقتضاء وانسجام الخطاب , الطبعة الأولى , دار الكتاب الجديد . بيروت .
- ياقوت , محمود سليمان (ب. ت). التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية . الطبعة الثانية , دار المعرفة الجامعة . الاسكندرية بمصر.

References:

- Abdul-Tawab, Ramadhan (2000). *Mistakes of the Public and the Linguistic Development.* 2nd Edition. Cairo: The Library of Zahrat Al-Sharq.
- Al-Asterbathy, Radhi Al-Din Muhammed Ibnul- Hasan (n. d.) *The Explanation of Abnul-Hajib's Kafiyah.*An Investigation by Ahmed Al-Said Ahmed. Cairo: The Tawfiqian Library.
- Al-Farisi, Abu Ali (1990). *Commenting on Sibaweih's Book.* 1st Edition.
- Investigated by Awadh Bin Hamad Al-Quzzy.
- Al-Humami, Reem (2013). *The Imperative and Speech Cohesion*. 1st Edition. Beirut: Dar of the New Book.
- Al-Jerjani, Abdul- Qahir (1992). *Proofs of Miracles*. Investigated by Mahmood Muhammed Abu Fahr. 3rd Edition.Jaddah: Dar Al-MAdani.
- Al-Mubarrad, Muhammed Bin Yazeed (n. d.) *The Brief*. Investigated by Muhammed Abdul-Khaliq Adheemah. Beirut: The World of Books.
- Al-Mutawakil, Ahmed (2010). *Speech and the Features of Arabic: A Study in the Function, Structure and Pattern*. 1st Edition. Beirut: Al-Ikhtilaf Publishing.
- _____ (2013). *Issues in Arabic in Functional Linguistics*. 1st Edition. Beirut: Dhafaf Publishing.
- Al-Qizwini, Muhammed Ibn Abdul-Rahman (n.d.). Clarification in the Science of Eloquence. Investigated by Muhammed Abdul-Munim Khafaji. 3rd Edition. Beirut: Dar Al-Jeel.
- Al-Rajihi, Abdah (1979). Arabic Morphology and the Modern Lesson: A Research in Methodology. Beirut: Dar Al- Nahdhah Al-Arabiah.
- Al-Samarraie, Fadhil Saleh (2000). *Arabic Sentence and Meaning*. 1st Edition. Beirut: Dar Ibn Hazm.
- Al- Shatibi, Abu Isaaq (2007). *The Curing Intentions in the Explanation of the Sufficient Summary.*1st Edition. Honored Mekkah: The Institute of Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage in the University of Um Al-Qura.
- Al-Shawesh, Muhammed (2001). *Assets of Discourse Analysis in the Arabic Morphological Theory*. 1st Edition. Tunis: University of Maniibah.

- Al-Yassen, Muhammed Hussein (1980). *The Linguistic Studies in Arabic at the End of the Twentieth Century* 1st Edition.Beirut: The House of Al-Hayat Library.
- Al-Zanad, Al-Azhar (1993). *The Fabric of the Text: A Reseach in When the Vocal Becomes a Text*. 1st Edition. Lebanon: Beirut.
- Baffo, Mary Ann and Servati George Ellia (2012). *Great Linguistic Theories from Comparative Grammar to Instrumentalism.* 1stEdition. Translated by Muhammed Al-Rdhi. Beirut: The Arabic Organization for Translation.
- Barakah, Fatimah Al- Tabbal (1993). 1st Edition. *The Linguistic Theory for Roman Jackobson.* Beirut: University Foundation for Studies and Publication.
- Benveniste, Émile (2010). "About Autism in Linguistics." In *The Linguistics of Discourse, Stylistics, Morphology and Pragmatics*. 1st Edition. Translated by Sabir Al-Habasha. Damascus: Dar Hiwar.
- Buqurrah, Noman (2009). *Basic Terms in the linguistics of Text and Discourse Anaysis*: A Lexical Study. 1st Edition. Oman: The world of Modern Books.
- Chomsky, Naom (1987). *Grammatical Structures*. Translated by Joel Joseph Aziz.1st Edition. Baghdad: The General Dar of Cultural Affairs.
- Chomsky, Naom (198). *Aspects of the Theory of Syntax*. Translated by Murtadha Jawad BAqir. Iraq: Mousil.
- De Beaugrande, Robert (2007). *Text, Discourse and Proceedure*. 2nd Edition. Translated by Tammam Hassan. Cairo: World of Books.
- De Saussure, Ferdinand (1985). *General Linguistics.* Translated by Joel Joseph Aziz. Baghdad: Dar of Cultural Affairs.
- Ducrot, Oswald (2010). "Morphology" in *The Linguistics of Discourse, Stylistics, Morphology and Pragmatics*. 1st Edition. Damascus: Dar Hiwar.
- Ducrot, Oswald and John Cheever (2007). *The New Encyclopedia of Linguistics*. 2nd Edition. Translated by Munthir Ayashi. Beirut: The Arabic Cultural Center.
- Fück, Johann (1980). *Arabic: Studiesin Linguistics, Accents and Styles.* 2nd Edition. Translated by Ramadhan Abdul-Tawab. Egypt: The Library of Al-khanji.
- Ghalfan, Mustafa (2010). *The Generative Linguistics: From the Sample Prior to Standardization to the Inferior Program: Concepts and Examples*.1st Edition. Jordan: The World of the New Book.
- Hammadi, Muhammed Dhari (1980). *The Movement of Linguistic Correction in the Modern Age.* Baghdad: Dar Al-Rasheed.

- Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammed bIn Al-Sarrai (n. d.). *Assets in Morphology*. An Investigation by Abdul- Hussein Al- FAtli. Beirut:
- Al- Risalah Corporation.
- Ibn-Jinny, Abu Al-Fateh Uthman (n. d.). *The Properties*. 4th Edition. Egypy: The General Egyptian Commission for Books.
- Ibn-Malek, Muhammed Ibn Abdullah (1990). *The Explanation of Facilitating Benefits.* An Investigation by Abdul- Rahman Al-Said and Muhammed Badawy Al- Makhtoon. (1st Edition in 1410). Hajr for Printing, Publishing and Distribution.
- Ibn-Yaeesh, Mwuafaq Al-Din Ibn Ali (2201). *The Detailed Explanation by Al-Zamakhshari.* 1st Edition. Beirut: The Scientific House of Books.
- Mubarak, Hanoon (1987). *An Introduction to Linguistics by De Saussure* 1st Edition. Topical Publishing.
- Reboul, Anne and Jacgues Moeschler (2003*). Pragmatics Today: A New Science in Communication*. 1st Edition. Translated by Saiful Din Daafus. Beirut: The Arabic Organization for Translation.
- Sperber, Dan and Deirder Wilson (2016). *The Theory of Relations or Occasion in Communication and Cognition*.1st Edition. Translated by Hisham Ibrahim Abdullah Khalifah. Beirut: The United Dar of the New Book.
- Sibaweih, Amr Bin Othman (1988). *The Book*. Investigated by Abdul Salam Muhammed Haroon. 3rd Edition. Cairo: Al-Khanji Library.
- Van-Dijk, Ton A. (2005). *Text Science: An Interdisciplinary Introduction*. 2nd Edition. Translated by Said Hasan Bahiri. Egypt: Cairo Dar.
- Yaqoot, Mahmood Suleiman (n. d.). *Grammatically Incorrect Structures in "The Book"by Sibaweih: A Linguistic Study.* Egypt: Dar of University Knowledge.
- Zakaria, Michael (1986). *Transformational and Generative Linguistics and the Morphology of Arabic Language (Linguistic Theory)*. 2nd Edition. Beirut: University Foundation for Studies and Publication.
- _____ (1992). Arabic Linguistic Researches. 1st Edition. Beirut: University Foundation for Studies and Publication.